

ملخص الميّد ترم لمادة :

ACCT412



غيارك الامثل ... للتفوق والنجاح



<https://numo.academy>



+966 542758318

فصول المدترم			
الفصل السابع	الفصل الثامن	الفصل التاسع	الفصل الحادي عشر
طريقة اختبار المدترم : اختيار من متعدد – مصطلحات – أسئلة مقالية			

الفصل السابع: نظام الرقابة الداخلية

اهم مواضيع الفصل السابع :

✓ المقصود بنظام الرقابة الداخلية وأهدافه.

✓ مسؤولية الادارة ومسؤولية المدقق تجاه نظام الرقابة الداخلية.

✓ محددات نظام الرقابة الداخلية.

✓ أقسام نظام الرقابة الداخلية.

✓ مقومات نظام الرقابة الداخلية.

✓ إجراءات فهم الرقابة الداخلية.

✓ إجراءات توثيق الرقابة الداخلية.

الرقابة الداخلية وأهدافها	
تعريف الرقابة الداخلية	عملية مصممة تتأثر بمجلس الإدارة والمعينين بإدارة المنشأة ↓ يمكن من خلالها الحصول على تأكيد معقول ↓ بأن الأهداف المتمثلة بـ (تحقيق مصداقية البيانات المالية) ، (وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية) ، (وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة) ↓ قد تم تحقيقها .
اهداف الرقابة الداخلية	1- الحصول على بيانات مالية ذات مصداقية 2- رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفعالية 3- تشجيع الالتزام بالسياسات

مسؤولية الإدارة تجاه نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن تصميم نظام رقابة داخلية بشكل يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة والحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المذكورة أعلاه قد تم تحقيقها وأن الإجراءات التي وضعتها الإدارة تساعد في منع واكتشاف الأخطاء والغش، وأن هذا النظام يعمل بشكل فعال.

أسباب إعطاء نظام الرقابة الداخلي تأكيدات معقولة وليست مطلقة – سؤال مدترم سابق

- 1- وجود المحددات المتوارثة في أي نظام رقابي، واعتمادها على العنصر البشري وعلى الحكم المهني في كثير من الأمور.
- 2- إمكانية التواطؤ بين الموظفين الذين يقومون بالوظائف المتعارضة
- 3- تخطي الإدارة للتعليمات التي قامت بوضعها، والقيام باختراقات لنظام الرقابة الداخلية مما قد يفتح المجال أمام الآخرين لعدم الالتزام بالتعليمات ما دام أن واضع التعليمات لا يلتزم بها.
- 4- التغيرات التكنولوجية التي تحدث في بيئة العمل والتي قد تجعل أي نظام رقابة داخلية عاجز عن توفير الرقابة المناسبة ما لم يتم تحديثه وتطويره
- 5- التكلفة مقابل المنفعة: حيث يعتبر هذا المحدد من الأمور التي تعاني منها عملية المحاسبة والتدقيق بشكل عام.

مسؤولية المدقق الخارجي تجاه نظام الرقابة الداخلية

- إن مسؤولية المدقق الخارجي تنحصر في القيام بإجراءات خاصة لدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية في مرحلة التمهيد للتخطيط وفي مرحلة التخطيط من أجل تحديد درجة قوة أو ضعف النظام وبالتالي تحديد مخاطر الرقابة، ومن ثم تحديد درجة اعتماده على النظام لتحديد حجم الاختبارات الخاصة بالأرصدة والعمليات والعرض والإفصاح.
- ومن مسؤوليات المدقق الخارجي الاهتمام بدقة واكتمال وصحة السجلات المحاسبية ويس منصباً بشكل أساس على فاعلية تشغيل أنظمة الرقابة.
- ومن مسؤوليات المدقق تقييم الأداء المالي للمنشأة من أجل التحقق من مدى وجود تحريفات مادية قد تكون قامت بها الإدارة .
- مسؤولية المدقق تنحصر على الرقابة الداخلية ذا الصلة بالبيانات المالية والمحاسبية فقط .

الأمور المتعلقة بضعف أو خلل في الرقابة الداخلية والتي يقوم المدقق بعد اكتشافها بتوصيلها الى المسؤولين عن المؤسسة أو الإدارة - معيار رقم 265

هو العيب أو الضعف أو مجموعة العيوب في الرقابة الداخلية التي حسب الحكم المهني للمدقق تعتبر من الأهمية بمكان وتستحق أن يتم إبلاغ المسؤولين عن التحكم المؤسسي عنها. وإذا قرر المدقق ذلك فلا بد أن يبلغ الإدارة بأنه قام بإبلاغ المسؤولين عن التحكم المؤسسي عن هذه العيوب المهمة. المتطلبات الواجبة على المدقق : إيصال هذا النوع من الخلل والضعف المكتشف عن أداء الرقابة الداخلية للإدارة مباشرة وعلى شكل تقرير مكتوب يتضمن ما يلي : 1- وصف العيوب وتأثيراتها المحتملة على البيانات المالية . 2- معلومات أخرى مثل : بيان هدف التدقيق – توضيح مسؤولية المدقق عن الرقابة الداخلية – أهمية مواطن الخلل المكتشفة والتي تستدعي التقرير عنها) .	ضعف أو خلل (هام)
- عندما يكون هناك إجراء رقابي معين مصمم ومنفذ ويعمل بصورة غير قادرة على منع أو اكتشاف وتصحيح تحريف في البيانات المالية في الوقت المناسب. أو - عندما يكون هناك إجراء رقابي ضروري من أجل منع أو اكتشاف وتصحيح تحريف في البيانات المالية لكنه مفقود. (غير متوافر). المتطلبات الواجبة على المدقق : إيصال هذا النوع من الخلل والضعف المكتشف عن أداء الرقابة الداخلية للإدارة مباشرة .	ضعف أو خلل (غير هام)

ما هو قانون Sarbanes- Oxley Act

يجب على الإدارة ان تقوم بتقويم الرقابة الداخلية الخاصة بالبيانات المالية من ناحية فاعلية التصميم وفاعلية التشغيل من اجل منع حصول تحريفات مادية في البيانات المالية واكتشافها اذا حدثت . كما يجب على المدقق تقويم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والتقرير عن ذلك للمساهمين .
--

أنواع الرقابة الداخلية		
الرقابة الداخلية المحاسبية	الرقابة الداخلية الادارية	الضبط الاداري
تهدف الرقابة الداخلية المحاسبية إلى ضمان دقة وصحة البيانات المحاسبية اهم الإجراءات : - استخدام طريقة القيد المزدوج. - استخدام حسابات المراقبة الإجمالية. - إعداد موازين المراجعة الدورية.	تهدف الرقابة الداخلية الادارية إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية. اهم الإجراءات : - الموازنات التخطيطية. - التكاليف المعيارية. - الرسوم البيانية والخرائط. - التقارير الدورية.	ويهدف الضبط الداخلي إلى حماية الأصول اهم الإجراءات : - تقسيم العمل. - المراقبة الذاتية - تحديد الاختصاصات والمسؤوليات. - استخدام وسائل الرقابة الحدية والمزدوجة.

ماهي مقومات نظام الرقابة الداخلية ؟ مع التوضيح

- (1) **البيئة الرقابية :** تتضمن وظائف الادارة والمسؤولين عن التحكم المؤسسي، بالإضافة إلى اتجاهاتهم ومواقفهم وتصرفاتهم حيال الرقابة الداخلية للمنشأة وأهميتها . وتعتبر البيئة الرقابية كالمظلة التي تضم تحتها بقية أجزاء النظام مثل : (توصيل وفرض القيم الأخلاقية – الالتزام بالكفاءة – مشاركة كل من له علاقة بالتحكم المؤسسي – فلسفة الإدارة ونظام التشغيل – الهيكل التنظيمي – تحديد المسؤوليات والصلاحيات – السياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية) .
- (2) **الإجراءات الرقابية *** : وتشمل مجموعة من الاجراءات الرقابية التي تساعد في تحقيق فاعلية بقية مكونات الرقابة الأخرى
- (3) **تقييم المخاطر :** وهو نشاط تقييبي تقوم به الادارة، حيث يتم تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بإعداد البيانات المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية، ومن ثم تقوم الادارة بتحديد طرق الاستجابة لهذه المخاطر بما يساعد في تخفيف آثارها على البيانات المالية.
- (4) **نظام المعلومات والتوصيل :** ويشمل كافة نظم المعلومات، ولكن بشكل خاص النظام المحاسبي الذي يتكون من السياسات والإجراءات والوسائل الموضوعية من قبل الإدارة
- (5) **الإشراف والتوجيه :** ويشمل الإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مختلف الجوانب الرقابية للتحقق من أنها تعمل حسب ما خطط لها

* الإجراءات الرقابية لنظام الرقابة الداخلية

1. مراجعة أو تقييم الأداء :	هذا النشاط الرقابي يتطلب قيام الإدارة بتقييم أداء العاملين في مختلف المواقع التنظيمية، مما يساعد في التعرف على الإيجابيات والسلبيات وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تصحيح أي اختلالات في سبيل تحقيق مختلف أهداف المنشأة.
2. معالجة البيانات:	أن يكون هناك إجراءات لتتبع العمليات المختلفة ومعالجتها بالطريقة المناسبة، وهذه الإجراءات مكتملة لتلك الخاصة بنظم المعلومات والتوصيل.
3. إجراءات الرقابة المادية:	وهي مجموعة من الإجراءات التي تساعد في توفير الحماية المادية والإلكترونية لأصول المنشأة
4. فصل المهام :	ينبغي الفصل بين المهام المتضاربة، بحيث لا يسمح لشخص ما القيام بمهام يمكنه من القيام بعمليات السرقة والتلاعب وإساءة استخدام أصول المنشأة
5. التفويض:	وبعني تحديد المتطلبات الخاصة بتفويض مختلف الأعمال إلى أشخاص محددين، بالإضافة إلى المحددات الخاصة بكل مستوى من مستويات التفويض.

تتكون لجنة التدقيق عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة والهدف الأساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مسائلة مجلس الإدارة. اذكر المهام الأخرى التي تقوم بها هذه اللجنة ؟

- مساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها المختلفة.
- التنسيق بين المدقق الخارجي والإدارة وفض النزاع بينهما.
- تسهيل مهمة المدقق الخارجي.
- تحديد أتعاب المدقق الخارجي.
- مناقشة المدقق الخارجي في أية اقتراحات أو توصيات يقدمها المدقق.
- تعيين المدققين الداخليين وتحديد أجورهم واستلام تقاريرهم.
- زيادة استقلالية المدقق الخارجي ووظيفة التدقيق الداخلي.
- تحسين فاعلية التدقيق.

إجراءات فهم الرقابة الداخلية

وتعني الإجراءات التي يقوم بها المدقق من أجل جمع أدلة عن تصميم وعمل نظام الرقابة الداخلية في مرحلة الفهم . حيث ان الفهم يساعد المدقق في عملية التخطيط للتدقيق من حيث :

- 1- تقدير مخاطر الرقابة تقدير اولياً
- 2- يقوم بتنفيذ اختبارات الرقابة التي تمكن المدقق من التعديل على مخاطر الرقابة
- 3- وضع تصور لمخاطر الرقابة المخططة وتحديد درجة الاعتماد على النظام لغايات تحديد حجم الاختبارات التفصيلية للأرصدة .

فهم المدقق للرقابة الداخلية وتقييم مخاطر الرقابة يخدم المدقق في الأمور التالية :

- 1- حتى يتمكن المدقق من التأكد من إمكانية توافر أدلة كافية ومناسبة تمكنه من إنجاز مهمة التدقيق، وبالتالي اتخاذ قرار بالموافقة أو عدم الموافقة على عملية التدقيق.
- 2- تمكين المدقق من تحديد الانحرافات المادية المحتملة.
- 3- تمكين المدقق من تقدير مخاطر الإكتشاف المخططة، حسب النموذج المخاطر المستخدم.
- 4- تمكين المدقق من تصميم الاختبارات التفصيلية للأرصدة بشكل كاف ومناسب.

ماهي مصادر المعلومات التي تمكن المدقق من فهم نظام الرقابة الداخلية

- 1- مراجعة أوراق العمل السابقة واستخدام حكمه المهني وخبرته السابقة.
- 2- القيام بالإستفسارات من موظفي العميل.
- 3- دراسة أدلة السياسات والإجراءات الموجودة لدى العميل.
- 4- الفحص المستندي للمستندات والدفاتر والسجلات والتحقق من الأمور التي تتعلق بعملية التوثيق.
- 5- القيام بملاحظة عمليات التشغيل للأنشطة المختلفة.

(1) الاستبانة

(2) خرائط الانسياب او التدفق

هي مجموعة من الخرائط التي تتكون من الرموز المتعارف عليها ، حيث ان كل رمز يعني شيء محدد ، ويتم الربط بين هذه الرموز بطريقة تمثل مخطط واضح ومتربط يرسم النظام بشكل يظهره كوحدة واحدة امام المدقق ، بحيث يستطيع المدقق .

عادة لا تستخدم الخرائط والوصف التحليلي لوصف وتوثيق نفس النظام ولكن بالإمكان استخدام كلاهما اذا كان ذلك يساعد في :
- تخفيض التكاليف
- سهولة الرجوع اليه

الاستبانة هي مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تتعلق بمختلف المجالات والأنشطة الخاصة بالرقابة الداخلية، حيث أن الأسئلة غالبا ما تصاغ بطريقة يمكن الإجابة عليها بنعم أو كلا، حيث أن الإجابة بنعم تعني أن النظام قوي أو أن الصفة الرقابية التي يتم السؤال عنها متوافرة، وأن الإجابة بكلا تعني أنه يوجد ضعف في النظام أو أن الصفة الرقابية غير متوافرة.

نموذج للاستبانة:

اسم العميل		تاريخ التدقيق	
المدقق		تاريخ إنجاز المهمة	
تم مراجعتها من قبل			
المشتريات			
الهدف	السؤال	نعم	لا
الحدوث و الاكتمال	1- كل عملية شراء مدعمة بطلب شراء.		
	2- كل عملية شراء مؤيدة بأمر شراء.		
	3- أوامر الشراء تتكون من عدة نسخ.		
	4- كل أمر شراء يقابلة مستند إستلام.		
	5- كل مستند إستلام يقابله فاتورة شراء.		
	6- هناك جهة مفوضة بإصدار طلبات الشراء.		
	7- أوامر الشراء تصدر عن دائرة المشتريات.		
	8- أوامر الشراء مرقمة مسبقاً.		
	9- أوامر الشراء ذات أرقام متسلسلة		
ملاحظات	لا	لا	نعم

ويعتبر هذا النوع من التوثيق سهل الإعداد إلا أنه يشكل صعوبة في عملية الرجوع إليه بسبب الكم الكبير من الوصف اللازم لتغطية جميع الأنشطة والمجالات.

مسؤولية المدقق عن الرقابة الداخلية في المنشآت التي تستعين بمؤسسات خدمية في أداء بعض مهامها الإدارية او التشغيلية وفق معيار 402

في هذه الحالة من أنواع المنشآت التي تستعين بمؤسسات خدمية يجب على المدقق الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

1. طبيعة الخدمات التي تنفذها مؤسسة الخدمات.
2. شروط العقد الذي ينظم العلاقة بين العميل ومؤسسة الخدمات.
3. مدى تفاعل أو تداخل نظام الرقابة الداخلية للعميل مع نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة الخدمات.
4. الرقابات الداخلية لدى العميل ذات الصلة بالخدمات المقدمة من مؤسسة الخدمات،
5. قدرات وإمكانيات مؤسسة الخدمات والتي قد تؤثر على استمرارية العميل.
6. المعلومات عن مؤسسة الخدمات والتي تنعكس على أدلة الإجراءات لدى العميل.
7. المعلومات المتاحة عن الرقابات التي تناسب نظام المعلومات الخاص بمؤسسة الخدمات وخاصة ما يتعلق بالرقابات العامة ورقابات التطبيق.

قد يستعين مدقق العميل بتقرير المدقق الداخلي للمؤسسة الخدمية حول فاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة العميل والتي تناسب الخدمات المقدمة للعميل .

ماهي أنواع التقارير التي يقدمها المدقق الداخلي للمؤسسة الخدمية لمدقق العميل ؟

(2) تقرير عن فاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية	(1) تقرير عن تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية
يستخدمه مدقق العميل لمعرفة فاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة الخدمات ، ومدى مناسبة هذا النظام مع العمليات الخاصة بالعميل وارصدة الحسابات والافصاح . ويحتوي على : • وصف لنظام الرقابة الداخلية لمؤسسة الخدمات • رأي مدقق مؤسسة الخدمات الذي يبين: ➤ ان وصف النظام دقيق ➤ ان النظام مصمم بشكل مناسب ويحقق أهدافه ➤ ان الرقابة مطبقة . ➤ ان الرقابة الداخلية تعمل بفاعلية ➤ توضيح نتائج اختبارات الرقابة ونتائجها ➤ اذا قرر مدقق العميل الاعتماد على تقرير مدقق مؤسسة الخدمات فإنه لا يشير لذلك في تقريره .	يستخدمه مدقق العميل في الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية لمؤسسة الخدمات ويحتوي على : • وصف لنظام الرقابة الداخلية لمؤسسة الخدمات • رأي مدقق مؤسسة الخدمات الذي يبين: ➤ ان وصف النظام دقيق ➤ ان النظام مصمم بشكل مناسب ويحقق أهدافه ➤ ان الرقابة مطبقة .

الفصل السابع

اختر الإجابة الأنسب لكل من الأسئلة التالية:

- 1- أي الأمور التالية ليس من المقومات الرئيسية للرقابة الداخلية حسب معايير التدقيق الدولية:
أ- البيئة الرقابية.
ب- التدقيق الداخلي.
ج- المعلومات والتوصيل.
د- الإجراءات الرقابية.
- 2- أي الأمور التالية ليس من المقومات الرئيسية للرقابة الداخلية حسب معايير التدقيق الدولية:
أ- البيئة الرقابية.
ب- تقييم مخاطر التدقيق.
ج- المعلومات والتوصيل.
د- المراقبة والإشراف.
- 3- أي الأهداف التالية لا يعتبر من الأهداف الأساسية المعقولة للرقابة الداخلية:
أ- حماية الأصول من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام.
ب- الحصول على الدقة والصحة المطلقة للبيانات المحاسبية.
ج- رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفعالية.
د- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة.
- 4- أي الأمور التالية لا يعتبر من وسائل الرقابة الداخلية المحاسبية:
أ- استخدام طريقة القيد المزدوج.
ب- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية.
ج- دراسة الوقت والحركة.
د- إعداد موازين المراجعة الدورية.
- 5- أي الأمور التالية لا يعتبر من وسائل الرقابة الداخلية الإدارية:
أ- إعداد مذكرة تسوية حساب البنك.
ب- الموازنات التخطيطية.
ج- التكاليف المعيارية.
د- الرسوم البيانية والخرائط.
- 6- أي أنواع الأدلة التالية لا يصلح لاختبارات الرقابة الداخلية:
أ- الفحص المستندي.
ب- الملاحظات.
ج- الاستفسارات.
د- المصادقات.
- 7- إجراءات الرقابة المحاسبية تشمل استخدام أي من التالية:
أ- التكاليف المعيارية والقيد المزدوج والموازنات التقديرية.
ب- الموازنات التخطيطية وموازن المراجعة والقيد المزدوج.
ج- موازين المراجعة والقيد المزدوج وحسابات المراقبة الإجمالية.
د- حسابات المراقبة الإجمالية والقيد المزدوج والتكاليف المعيارية.

8- عندما يجد المدقق ضعفاً في الرقابة الداخلية فإنه يعوض عن ذلك عن طريق زيادة:
أ- مستوى مخاطر الإكتشاف المخططة.

ب- الإختبارات التفصيلية للأرصدة.

ج- الإختبارات التفصيلية للأرصدة والمراجعة التحليلية.

د- إختبارات المراجعة التحليلية والأساسية للعمليات.

9- كلما زادت قوة ومتانة الرقابة الداخلية:

أ- ينقص حجم الأدلة وتزداد مصداقية الأدلة.

ب- ينقص حجم الأدلة وتقل مصداقية الأدلة.

ج- يزداد حجم الأدلة وتقل مصداقية الأدلة.

د- يزداد حجم الأدلة وتزداد مصداقية الأدلة.

10- أي الإجراءات التالية لا يصلح للحصول على فهم الرقابة الداخلية:

أ- ملاحظة عملية العد الفعلي للمخزون السلمي.

ب- الحصول على مصداقات تتعلق بالذمم المدينة.

ج- تتبع المستندات في دورة المبيعات.

د- القيام بالفحص المستندي للمستندات الخاصة بدورة المشتريات.

11- أي التالية يعتبر من أسباب عدم حصول الإدارة على تأكيد مطلق من أن نظام الرقابة الداخلية يحقق أهدافه:

أ- وجود التضارب في المصالح بين المدقق الخارجي والإدارة.

ب- إمكانية تواطؤ المدقق الخارجي مع الإدارة.

ج- ارتفاع تكاليف التدقيق الخارجي.

د- مخالفة الإدارة للتعليمات الواردة في نظام الرقابة الداخلية.

12- أي من التالية ليس من الأهداف الرئيسية لدراسة وفهم الرقابة الداخلية:

أ- تمكين المدقق من تحديد مخاطر الرقابة.

ب- تمكين المدقق من تقدير مخاطر الإكتشاف المخططة.

ج- تمكين المدقق من تقدير إمكانية القيام بالإجراءات التحليلية.

د- تمكين المدقق من تصميم الإختبارات التفصيلية للأرصدة.

مصطلحات الفصل المهمة

الرقابة الداخلية	الرقابة الداخلية المحاسبية	الإجراءات الرقابية
ضعف أو خلل الرقابة الداخلية	الرقابة الداخلية الادارية	تقييم المخاطر
قانون Sarbanes- Oxley Act	الضبط الاداري	الاشراف والتوجيه
الاستبانة	البيئة الرقابية	إجراءات فهم الرقابة الداخلية

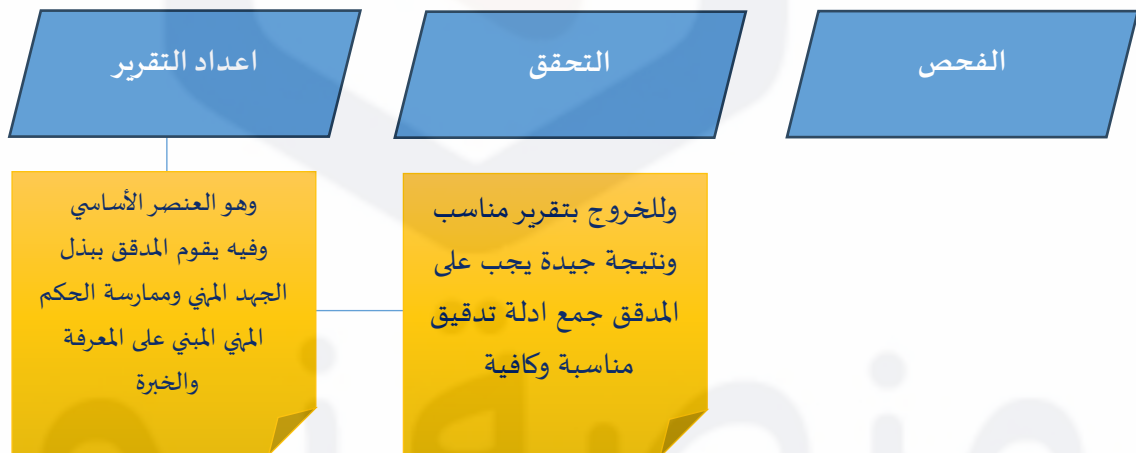
نهاية الفصل السابع

الفصل الثامن: أدلة التدقيق

أهم مواضيع الفصل الثامن :

- ✓ المقصود بأدلة التدقيق.
- ✓ أهمية أدلة التدقيق.
- ✓ خصائص أدلة التدقيق.
- ✓ أنواع أدلة التدقيق.
- ✓ تدقيق الأحداث اللاحقة.
- ✓ تدقيق التقديرات المحاسبية.

عناصر التدقيق الرئيسية



ماهو المقصود بأدلة التدقيق

هي ما يحصل عليه المدقق من معلومات مثل المستندات والتقارير ونتائج الاستفسارات والتقديرات والاستنتاجات وعمليات الاحتساب ، والتي يبني عليها حكمه المهني ما اذا كانت هذه البيانات تعكس صورة حقيقية وعادلة

وهي حجم الأدلة الواجب على المدقق جمعها ليتمكن من تأكيدات الإدارة الخاصة بـ (العمليات – الأرصدة – العرض والإفصاح) فيما يتعلق بالبيانات المالية . العوامل المؤثرة على كفاية الادلة : 1- توقعات المدقق عن التحريفات في البيانات المالية، وهي توقعات سابقة للمدقق اثناء عملية التخطيط للتدقيق تحدد ما اذا كان هناك حاجة لأدلة اكبر . 2- قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية للعمليات، من حيث الاعتماد على تحديد الاختبارات التفصيلية لان العلاقة بين جمع الأدلة وقوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية للعمليات علاقة عكسية . 3- المادية ومستوى المادية واهميتها لجمع الأدلة، حيث انه كلما كان البند العنصر الذي يقوم المدقق بتدقيقه ذو أهمية نسبية كلما كان هناك حاجة لجمع ادلة اكبر تتعلق به. 4- طبيعة البند او النشاط محل التدقيق والمخاطر المتوارثة المتعلقة به. حيث كلما زادت المخاطر المتوارثة المتعلقة بالبند او النشاط زادت أهمية جمع ادلة اكبر عنه 5- العوامل الاقتصادية ، الاخذ بعين الاعتبار عامل الوقت والتكلفة في عملية جمع اكبر عدد من ادلة التدقيق 6- حجم وخصائص المجتمع ، علاقة طردية بين حجم المجتمع وحجم الأدلة الكافية المطلوبة	(1) كفاية الادلة
وتعني ان تتضمن إجراءات التدقيق الخصائص التالية وصولا للمصدقية في ادلة التدقيق : • استقلالية مصدر الدليل ، علاقة طردية بين استقلالية الدليل ومصدقيته يمكن تصنيف الأدلة حسب درجة مصداقيتها : _ ادلة يحصل عليها المدقق بنفسه مثل ← الفحص والملاحظة _ ادلة يحصل عليها المدقق من مصدر خارجي مثل ← المصادقات _ ادلة يحصل عليها المدقق من العميل مثل ← فواتير البيع والشراء • وقت الحصول على الدليل ، كلما تم الحصول على ادلة التدقيق في الوقت المناسب كلما زادت مصداقية الدليل .	(2) الموثوقية او المصدقية

• الموضوعية : تعد الأدلة الموضوعية من مصادر خارجية أكثر مصداقية من الأدلة التي يقدمها العميل للمدقق ، مثلاً فإن المصادقات وإعادة الاحتساب أكثر موضوعية من تفسير النسب المالية أو التوقعات التي يقدمها المحامي عن الشركة . • فاعلية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعميل: العلاقة بينه وبين مخاطر الرقابة علاقة عكسية • كفاءة الأشخاص مزودي المدقق بالمعلومات: اتصاف المزود بالاستقلالية والكفاءة للحصول على معلومات ذات مصداقية ودقة . • المعرفة المباشرة لدى المدقق: وهي الأدلة التي يحصل عليها المدقق بنفسه بخلاف التي يقدمها له العميل ، مثل قيام المدقق بإعادة الاحتساب أو إعادة عمل نسب مالية ومقارنتها مع السنة الماضية .	
وتعني ملائمة أو مناسبة الدليل للهدف من عملية التدقيق . مثال : إذا كان هدف المدقق هو التحقق من الوجود الفعلي للمخزون فأن الدليل المناسب هو ← الجرد الفعلي للمستودع أو الملاحظة العينية . مثال اخر: إذا كان هدف المدقق هو التحقق من اكتمال اعداد فواتير المبيعات المتعلقة بجميع سندات الشحن التي تم اعدادها فأن الدليل المناسب هو ← البدء بمسندات الشحن حتى يتأكد المدقق ان لكل سند شحن فاتورة مبيعات تقابله وذلك لتحقيق هدف الاكتمال وليس الحدوث ، ولو قام بالبدء بفواتير المبيعات ومقابلتها مع سندات الشحن فقد تحقق هدف الحدوث وليس الاكتمال .	(3) ملائمة الادلة

أنواع ادلة التدقيق – (8 أنواع)	
الفحص الفعلي وهو قيام المدقق بفحص او عد الأصول الملموسة مثل المخزون والنقدية والأصول الثابتة ، وجرد الأوراق النقدية واوراق القبض	
وهي إجابات مكتوبة او شفوية يحصل عليها المدقق من اطراف خارجية حيث يتم المصادقة على أرصدة معينة أو بيان الأرصدة الموجودة لدى الطرف الآخر او الاستفسار عن معلومات أخرى . وتنقسم المصادقات الى نوعين :	
مصادقات سلبية وفيها يطلب من الطرف الآخر إعادة الجواب للمدقق في حال كانت الأرصدة لديه لا تتطابق مع الأرصدة الموضحة في الرسالة . ويستخدم هذا النوع في الحالات التالية : 1- عندما يكون نظام الرقابة الداخلية قوي. 2- عندما تكون الأرصدة ليست ذات أهمية مادية. 3- في حالة وجود توقعات لدى المدقق بأن الطرف الآخر يستجيب للمصادقة ولا يهملها. 4- في حالة توقع المدقق بأن الأرصدة غير محرفة.	مصادقات ايجابية وفيها يطلب من الطرف الآخر بيان الرصيد لديه او المصادقة على الرصيد المرسل اليه في رسالة مرسلة وإعادة الجواب للمدقق . يفضل استخدام هذ النوع من المصادقات عندما يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيف او تكون الأرصدة ذات أهمية نسبية . أنواع المصادقات الإيجابية : • المصادقات العمياء: وفيها يطلب من الطرف الآخر كتابة الرصيد لديه دون ان يكون هذا الرصيد موضح في الرسالة المرسله اليه . يستخدم هذا النوع في الذمم الدائنة • المصادقة غير العمياء: وفيها يطلب من الطرف الآخر مطابقة الرصيد الموضح في الرسالة مع الرصيد لديه

يقوم المدقق بتدقيق الدفاتر والسجلات والمستندات والوثائق الأخرى التي قد يكون مصدرها من داخل شركة العميل او مصدر خارجي . وفي هذه النوع : - عندما يقوم المدقق بالتدقيق من الأسفل (مستندات قيد اليومية) الى الأعلى (القوائم المالية) يكون الهدف من هذا التدقيق هو ← التأكد من الاكتمال - عندما يقوم المدقق بالتدقيق من الأعلى (القوائم المالية) الى الأسفل (مستندات قيد اليومية) يكون الهدف من هذا التدقيق هو ← التأكد من الحدوث	التوثيق والفحص المستندي
يقوم المدقق باستخدام حواسه المختلفة لتحقيق اهداف معينة . مثل الملاحظة العينية للجرد والأصول والتأكد من توقف عملية دخول وخروج البضاعة للمستودعات اثناء عملية الجرد .	الملاحظة
وهي المعلومات التي يطلبها المدقق من العميل بشكل مكتوب او شفهي والمتعلقة بأمور الرقابة الداخلية والاحداث المالية العادية واللاحقة .	الاستفسارات من العميل
وتسمى أيضا إعادة الأداء وهي قيام المدقق بإعادة اداء بعض العمليات المالية التي قام بها المحاسبون مثل إعادة احتساب مخصص الديون المشكوك فيها .	إعادة التشغيل
اعادة احتساب بعض العمليات الرياضية كالجمع والضرب والطرح والقسمة للتأكد من دقة الحسابية	إعادة الاحتساب
وتعرف بأنها فحص المعلومات المتوفرة في سجلات العميل ومقارنتها مع المعلومات والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي عن تجانس هذه المعلومات مع طبيعة نشاط المنشأة . وتعرف المراجعة التحليلية كذلك بأنها تحليل العلاقات بين القوائم المالية للفترة الحالية ومقارنتها بالبيانات المالية وغير المالية لفترات سابقة وتحديد اية فروقات او تذبذبات او علاقات غير متوقعة ناتجة وبالتالي الخروج بنتيجة عن هذه الاختبارات	* المراجعة التحليلية (مقارنة احداث وبيانات مالية لفترتين او اكثر)

إن الخروج بالرأي المناسب يتطلب من المدقق أن يقوم بالمقارنة (خلال عملية التدقيق بشكل عام) بين الحسابات بشكل عام أو مفرد الحسابات والمعلومات مع المعلومات المتوافرة سواء عن الشركة نفسها (ماضيها ومستقبلها) أو مع الصناعة. وحتى تكون هذه المراجعة والمقارنة فعالة فلا بد أن يكون المدقق على قدر كاف من المهارة والكفاءة من الناحية العلمية والعملية.

إن توافر المهارة لدى المدقق والقدرة على الربط والمقارنات واستخدام الحكم المهني خلال عملية التدقيق والتركيز على الحسابات والقضايا الهامة أمور ضرورية حتى يتمكن المدقق من تفسير المعلومات المتوافرة لديه بصورة سليمة. لذلك فإن المراجعة التحليلية للحسابات ينبغي أن لا تفوض مهمة القيام بها إلى الأشخاص الذين يفتقدون هذه القدرات، لأن ذلك سيجعل عملية التدقيق باهضة التكاليف وقليلة الجدوى. إن المهارة في استخدام أساليب المراجعة التحليلية بالإضافة إلى أساليب التدقيق الأخرى هي عملية توجبه الموارد إلى حيث يجب أن توجه، وبالتالي المساعدة في تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة واختصار الوقت.

* الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء المراجعة التحليلية

- 1- مراجعة أولية شاملة: في البداية يقوم المدقق بإجراء اختبار عام للبيانات المالية قبل البدء بالإجراءات التحليلية ، وذلك من أجل ملاحظة أي أمور واضحة من الفحص الأولي .
- 2- النسب المالية ومقارنتها مع ما يلي :
 - أ- نسب الفترات السابقة
 - ب- النسب المتوقعة كما في الموازنات
 - ت- الأجزاء المختلفة للنشاط
 - ث- المنشآت الأخرى والصناعة
- 3- الحاجة الى ربط النسب ببعضها : مثل نسب السيولة يجب ان تفسر على ضوء نتائج نسب النشاط
- 4- اخذ الحيطة والحذر عند تفسير نتائج التحليل والتعامل مع الأرقام والنسب والنتائج .

* امثلة على الإجراءات التحليلية التي تقود المدقق الى توسيع عملية التدقيق

التحليل الافقي لقائمة الدخل	←	يشير الى ان بعض البنود مثل مصاريف البيع اعلى من الفترات السابقة
التحليل العمودي لقائمة الدخل	←	يشير الى ان تكلفة المبيعات الى المبيعات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة
مقارنة معدل دوران المدينين مع معدل الصناعة	←	يشير الى انخفاض معدل الدوران بشكل غير معقول.
التدفقات النقدية الى اجمالي الديون واحتمال انخفاضها بشكل كبير	←	يشير الى عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات المتداولة
انخفاض نسبة السيولة السريعة	←	يشير الى عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل من خلال الأصول سريعة السيولة

مثال توضيحي على الإجراءات التحليلية	
إذا تبين للمدقق ان متوسط فترة التحصيل في السنة الحالية 50 يوماً مقارنة بـ 45 يوم في السنة السابقة ، فإن هذا يقود المدقق الى عدة استفسارات مثل :	
احتمال وجود خطأ	مثلاً: عدم دقة او صحة إجراءات الحد الفاصل ⁽¹⁾ بسبب تضخم المدينين او تخفيض المبيعات .
الخطأ في التسجيل	مثلاً: ترحيل المدفوعات الى الدائنين الى الجانب المدين من حساب المدينين ← هذا الاجراء لا يؤثر على ميزان المراجعة ولكن يؤدي الى زيادة حساب المدينين وبالتالي التأثير على متوسط فترة التحصيل .
التغير في السياسات الموضوعية من الادارة	مثلاً: اتخاذ قرار بزيادة فترة الائتمان
التغير في الظروف الاقتصادية العامة	التي تؤدي الى نقص السيولة لدى المدينين وبالتالي انخفاض قدرتهم على السداد
التغير في الظروف الاقتصادية للمنشأة	مثلاً: بيع المنشأة نسبة عالية من مبيعاتها (بالأجل) وبالتالي زيادة حساب المدينين بالرغم من عدم تغير القدرة على التحصيل او نسبة التحصيل.
الغش	سوء استخدام النقدية المحصلة من المدينين وتحويلها الى حساباتهم وبالتالي ظهور رصيد المدينين اكبر من حقيقته .

* فوائد المراجعة التحليلية
1- تمكين المدقق من فهم نشاط العمل وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية تتعلق بالبيانات المالية، وتكوين فكرة مناسبة عن نشاط العمل من خلال مقارنة النسب المالية له مع المنشآت الأخرى في الصناعة التي يعمل فيها. 2- يمكن أن توجه المدقق إلى بعض المشاكل المالية التي يواجهها العميل. 3- تمكين المدقق من تقويم قدرة العميل على الاستمرار . 4- يمكن أن تنبيه المدقق إلى الانحرافات الموجودة في الحسابات. 5- يمكن أن تؤدي إلى تخفيض حجم الاختبارات التفصيلية. 6- تمكين المدقق من تكوين الصورة النهائية عن البيانات المالية للعميل.

(1) **الحد الفاصل:** هو المبيعات المسجلة التي قد سجلت في التواريخ الصحيحة (التوقيت) ، وذلك بالتحقق من أن المبيعات المسجلة تخص الفترة المناسبة والتركيز على الحد الفاصل وهي الفترة التي تسبق وتلي نهاية السنة بحوالي أسبوعين ، وهذا لغرض التحقق من عدم تضخم أو تخفيض المبيعات ، ويتم ذلك بفحص المستندات ومقارنتها ببعضها من حيث التواريخ ومطابقة ذلك مع يومية المبيعات والأستاذ المساعد للمدنيين

مراحل المراجعة التحليلية وأهدافها

فهم نشاط العمل وصحة الأرقام الأولية وتحديد نقاط الضعف وتوجيه الموارد تزويد المدقق بمستوى مناسب من الثقة بالإضافة إلى مستوى مناسب من الثقة في نظام الرقابة الداخلية ونتائج الاختبارات التفصيلية العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في هذه المرحلة : 1- مراعاة أهداف الإجراءات التحليلية وتحديد إمكانية الاعتماد على نتائجها. 2- طبيعة المنشأة التي يقوم بتدقيق حساباتها، ومدى وجود أقسام وفروع ومعلومات خاصة بهذه الأقسام والفروع، وبالتالي تحديد ما إذا كان من المناسب القيام بالإجراءات التحليلية للمنشأة ككل أو للأقسام والفروع. 3- مدى توفر المعلومات اللازمة للقيام بعملية التحليل سواء كانت المعلومات مالية أم غير مالية مثل المعلومات الخاصة بعدد وحدات الإنتاج أو عدد الوحدات المباعة. 4- تحديد فيما إذا كانت المعلومات المتوفرة تمثل أهداف تسعى المنشأة لتحقيقها أم أنها توقعات. 5- مصدر المعلومات المتوفرة، هل هي معلومات داخلية أم خارجية. 6- أن يأخذ المدقق بعين الاعتبار المعلومات السابقة المتوفرة لديه من خلال تدقيقه السابق.	مرحلة التخطيط لعملية التدقيق مرحلة الاختبارات التفصيلية (الجوهرية)
الهدف من هذه المرحلة : • تمكين المدقق من تقدير مدى صحة وسلامة وصحة القوائم المالية بشكل عام • مدى استمرارية المنشأة • تكوين الصورة النهائية عن البيانات المالية	مرحلة النهائية في التدقيق (اعداد التقرير وابداء الرأي)

العوامل التي تؤثر على مدى اعتماد المدقق على نتائج إجراءات الإجراءات التحليلية

1- الأهمية النسبية للبند موضع الفحص 2- نتائج الإجراءات الأخرى المطبقة على نفس البند ومدى انسجامها مع نتائج الإجراءات التحليلية 3- دقة التنبؤ بنتائج الإجراءات التحليلية 4- مخاطر الرقابة والمخاطر المتأصلة

تدقيق الاحداث اللاحقة

وهي الاحداث التي وقعت بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق ،

وكذلك الاحداث المكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق وذات تأثير مادي على البيانات المالية .

وهي احداث اما ان توفر ادلة إضافية عن ظروف كانت موجودة قبل أعداد الميزانية ، او انها احداث تشير الى ظروف طرأت بعد تاريخ الميزانية وذات علاقة بالبيانات المالية .

وفي هذه الحالة يجب على المدقق توجيه العميل بتعديل هذه البيانات المالية او الإفصاح عنها حتى يتضمنها تقريره .

تعريفات متعلقة بالأحداث اللاحقة

تاريخ الاحداث المالية	تاريخ اخر فترة مالية تخص هذه البيانات وهو بالعادة تاريخ اعداد الميزانية
تاريخ التصديق على البيانات المالية	تاريخ تأكيد المسؤولين عن البيانات المالية قيامهم بإعداد مجموعة متكاملة من البيانات المالية قبل إصدارها .
تاريخ تقرير المدقق	هو التاريخ الذي يختاره المدقق لإصدار تقريره
تاريخ اصدار البيانات المالية	هو التاريخ الذي تصبح فيه هذه البيانات ومعها تقرير المدقق مصدرة للجمهور

الخط الزمني للأحداث

البيانات المالية (الميزانية)	تصديق البيانات المالية	تقرير المدقق	←	إصدار البيانات المالية
------------------------------	------------------------	--------------	---	------------------------

أنواع الاحداث التي وقعت الى ما قبل تاريخ تقرير المدقق

احداث وقعت قبل او اثناء تاريخ اعداد الميزانية	احداث وقعت بعد تاريخ اعداد الميزانية
هذه الاحداث تتطلب تعديل على البيانات المالية في حال كون تأثيرها مادي . ومن الأمثلة على هذا النوع : - اذا كانت القيم المتحققة من بعض الأصول مثل المخزون السلعي والمدينين تختلف عن المسجلة في البيانات المالية ← احداث قبل تاريخ الميزانية - تسوية بعض الالتزامات المسجلة في البيانات المالية ولها قيم تقديرية مثل الالتزامات المحتملة بقيم مختلفة عن المسجلة في البيانات ← احداث قبل تاريخ الميزانية	هذه الاحداث لا تتطلب تعديل على البيانات المالية وانما تتطلب الإفصاح وحسب ماديها . ومن الأمثلة على هذا النوع : - إصدار الأسهم أو السندات . - شراء منشأة قائمة . - حصول خسائر نتيجة الكوارث مثل الحريق أو الفيضان . - التغير في هيكل رأس المال .

مسؤولية المدقق عن تدقيق الاحداث اللاحقة

ثانياً) مسؤولية المدقق عن الاحداث المكتشفة بعد تاريخ التقرير وقبل اصدار البيانات المالية	اولاً) مسؤولية المدقق عن الاحداث التي وقعت بعد تاريخ الميزانية وحتى تاريخ تقرير المدقق				
لا يتحمل المدقق أي اجراء خاص او القيام باستفسارات خاصة بالبيانات المالية بعد تاريخ تقريره ، وتقع المسؤولية على عاتق الإدارة لإبلاغ المدقق عن أي حقائق يمكن ان يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية . مسؤولية المدقق في حالة إبلاغه : • التأكد من مدى الحاجة الى تعديل البيانات • مناقشة الامر مع الإدارة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل البيانات • العمل على التقرير الأخير كما لو كان مسودة عمل وتزويد الإدارة بتقرير جديد مسؤولية المدقق اذا لم تستجب الإدارة لطلب المدقق بتعديل البيانات المالية له حالتين : <table border="1" data-bbox="203 987 795 1396"> <tr> <th data-bbox="203 987 500 1092">اذا لم يسلم المدقق تقريره للإدارة</th><th data-bbox="506 987 795 1092">اذا كان المدقق قد قام بتسليم تقريره للإدارة</th></tr> <tr> <td data-bbox="203 1100 500 1396">يقوم بالتعديل على تقريره وإعطاء رأي متحفظ او مخالف على حسب درجة المادية</td><td data-bbox="506 1100 795 1396">يقوم المدقق بمنع الإدارة من اصدار البيانات المالية ، واذا قامت الإدارة بمخالفة ذلك وأصدرت البيانات المالية يقوم المدقق باتخاذ الاجراء المناسب من اجل منع الاعتماد على تقريره</td></tr> </table>	اذا لم يسلم المدقق تقريره للإدارة	اذا كان المدقق قد قام بتسليم تقريره للإدارة	يقوم بالتعديل على تقريره وإعطاء رأي متحفظ او مخالف على حسب درجة المادية	يقوم المدقق بمنع الإدارة من اصدار البيانات المالية ، واذا قامت الإدارة بمخالفة ذلك وأصدرت البيانات المالية يقوم المدقق باتخاذ الاجراء المناسب من اجل منع الاعتماد على تقريره	يتطلب هذا النوع من المدقق القيام بتنفيذ إجراءات تدقيق مصممة لغاية الحصول على ادلة كافية ومناسبة بأن جميع الاحداث التي تتطلب تعديل البيانات المالية او الإفصاح عنها قد تم تحديدها . مسؤولية المدقق تجاه هذا النوع من الاحداث اللاحقة : • مراجعة الإجراءات التي وضعها الإدارة لمتابعة الاحداث اللاحقة واجراء اللازم اما لتعديل البيانات او الإفصاح عنها . • قراءة محاضر الاجتماعات التي بعد اصدار الميزانية • قراءة اخر تقارير مرحلية والتوقعات المالية • القيام بالاستفسارات من جميع الجهات مثل الاستفسار عن الالتزامات المحتملة او التغيرات في هيكل راس المال او التغيرات في التقديرات المحاسبية • الاستفسار من الإدارة عن اية احداث لاحقة تمت ولها تأثير على البيانات المالية
اذا لم يسلم المدقق تقريره للإدارة	اذا كان المدقق قد قام بتسليم تقريره للإدارة				
يقوم بالتعديل على تقريره وإعطاء رأي متحفظ او مخالف على حسب درجة المادية	يقوم المدقق بمنع الإدارة من اصدار البيانات المالية ، واذا قامت الإدارة بمخالفة ذلك وأصدرت البيانات المالية يقوم المدقق باتخاذ الاجراء المناسب من اجل منع الاعتماد على تقريره				

ثالثاً) مسؤولية المدقق عن الحقائق المكتشفة **بعد** تاريخ اصدار البيانات :

لا يتحمل المدقق أي اجراء خاص او القيام باستفسارات خاصة بالبيانات المالية بعد إصدارها . واذا تبين له وجود حقائق ذات تأثير اثناء اعداد التقرير والتي لو علم بها في حينها لادت الى تعديل البيانات المالية يقوم المدقق بالتأكد من مدى الحاجة الى تعديل البيانات ومناقشة الامر مع الإدارة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل البيانات . اذا استجابت الإدارة وقامت بتعديل البيانات المالية يقوم المدقق بتزويد الإدارة بتقرير جديد يتضمن فقرة تأكيدية بعد فقرة ابداء الرأي تشير الى التعديل الأخير والملاحظة المرفقة مع البيانات المالية التي توضح كامل اسباب التعديل اذا لم تستجب الإدارة يقوم المدقق باتخاذ الاجراء المناسب من اجل منع الاعتماد على تقريره .

تدقيق التقديرات المحاسبية

ويقصد بها تقدير القيمة المحاسبية لبند معين بسبب عدم التمكن من إيجاد القيمة الدقيقة لذلك البند ، وهذا التقدير يعتمد على الحكم المهني .

من امثلة التقديرات المحاسبية :

- تقدير مخصص هبوط أسعار البضاعة.
- تقدير مخصص الديون المشكوك فيها.
- تقدير العمر الإنتاجي وقيمة النفاية ومصرف الإهلاك.
- المستحقات.
- مخصصات ضمانات الكفالات.
- الاحتياطات لمقابلة الدعاوى القضائية.
- تقدير درجة احتمال حصول الالتزام المحتمل.

تمثيل الادارة

ما هو خطاب تمثيل الإدارة ؟

خطاب التمثيل الإداري هو رسالة نموذجية مكتوبة من قبل الإدارة العليا للشركة. يؤكد الخطاب على دقة البيانات المالية المقدمة للمدقق ومسؤولية الإدارة الكاملة عنها.

ويجب ان تتضمن هذه الرسالة او الخطاب التأكيدات التالية :

- 1- تتحمل مسؤوليتها عن تصميم وتشغيل نظام رقابة داخلية لمنع واكتشاف الأخطاء
- 2- تأكيدها بأن التحريفات المكتشفة من المدقق ليست جوهرية

مع الاخذ بالاعتبار الامور التالية :

- لا تغني التأييدات الإدارية بحال من الأحوال عن الأدلة بالنسبة للمدقق
- اذا كانت الأدلة غير متوفرة يمكن للمدقق قبول تأييدات الإدارة بديلاً عنها .
- عدم توفر تأييدات إدارية وادلة قد يؤدي الى ابداء رأي متحفظ او الامتناع عن ابداء الرأي
- تاريخ رسالة التمثيل عادة يكون متزامن مع تاريخ تقرير المدقق .

أسئلة نهاية الفصل الثامن – اختيارات من متعدد ص 236

اختر الإجابة الأنسب لكل من الأسئلة التالية:

1- إذا أراد المدقق أن يتحقق من أن جميع الحسابات الظاهرة في القوائم المالية قد تم تسجيلها بقيمتها الصحيحة وحسب معايير المحاسبة الدولية فإنه يقوم بالتحقق من:

- أ. العرض والإفصاح.
- ب. الوجود والحدوث.
- ج. الحقوق والالتزامات.
- د. التقييم والتوزيع.

2- عند احتساب المدقق نسبة مجمل الربح ومقارنتها مع الفترة السابقة للحكم على معقولية مجمل الربح فإن هذا النوع من الأدلة يعتبر:

- أ. فحص مادي فعلي.
- ب. إجراء تحليلي.
- ج. ملاحظة.
- د. استفسار.

3- أي الأهداف التالية يتحقق بشكل أساس عند قيام المدقق بإجراء تدقيقي معين من الأعلى إلى الأسفل (من القوائم المالية إلى المستندات):

- أ. الملكية.
- ب. الوجود.
- ج. الحدوث.
- د. الاكتمال.

4- أي الأدلة التالية أقل حجية.

- أ. إجراءات عد المخزون بحضور المدقق.
- ب. كشف البنك الذي تم الحصول عليه من العميل.
- ج. أوامر الشراء المرقمة مسبقاً.
- د. الاستفسار من محامي العميل حول بعض القضايا.

5- أي الأدلة التالية أقوى حجية:

أ. تأييدات الذمم الدائنة المرسله بإشراف المدقق والمستلمة من قبله مباشرة.

- ب. فاتورة المبيعات المرقمة تسلسلياً والمؤيدة بمستند استلام.
- ج. شيك مستلم من قبل الشركة تحت التدقيق مع إيصال باستلامه.
- د. ورقة عمل محضرة من قبل المدير المالي في الشركة.

6- يحصل المدقق على أدلة من مصادر مختلفة مثل:

- 1- الأدلة التي يحصل عليها المدقق بنفسه مباشرة.
 - 2- الأدلة التي يحصل عليها المدقق مباشرة من مصدر خارجي.
 - 3- الأدلة التي يحصل عليها من المنشأة تحت التدقيق ونشأت داخلها.
 - 4- الأدلة التي يحصل عليها المدقق من المنشأة تحت التدقيق ونشأت خارجها.
- إن الترتيب التنازلي لهذه الأدلة حسب درجة مصداقيتها وإقناعها هو:
- أ. 2، 1، 4، 3
ب. 2، 1، 3، 4
ج. 1، 2، 3، 4
د. 1، 2، 4، 3

7- في أي الحالات التالية لا يفضل استخدام المصادقات السلبية

- أ. أرصدة الذمم المدينة مادية نسبياً.
- ب. أرصدة الذمم المدينة غير مادية نسبياً.
- ج. نظام الرقابة الداخلية ضعيف.
- د. (أ) و (ج).

8- ما أقل أنواع الأدلة التالية تكلفة:

- أ. المصادقات.
- ب. الفحص الفعلي.
- ج. الفحص المستندي.
- د. الإجراءات التحليلية.

9- ما أكبر أنواع الأدلة التالية تكلفة:

- أ. الفحص الفعلي.
- ب. الفحص المستندي.
- ج. الاستفسارات.
- د. الملاحظات.

10- أي من التالية صحيح فيما يتعلق بالهدف من استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة الإختبارات الجوهرية:

- أ. تمكين المدقق من تحديد نقاط الضعف المحتملة في الرقابة الداخلية.
- ب. تمكين المدقق من الحصول على فهم نشاط العمل.
- ج. تمكين المدقق من تحديد نقاط الضعف المحتملة في نظام المعلومات المحاسبي.
- د. تخفيض حجم الإختبارات التفصيلية للأرصدة.

11- أي الحالات التالية لا يتطلب التحقق منها تحديد اتجاه الفحص المستندي :

- أ. الإكتمال والدقة.
- ب. الإكتمال والحدوث.
- ج. الدقة والتصنيف.
- د. التصنيف والحدوث.

12- أي مما يلي يعتبر من العوامل التي تؤثر في مصداقية الأدلة:

- أ. ملائمة الأدلة لهدف التدقيق.
- ب. كفاءة وتأهيل المدقق.
- ج. إستقلالية فريق التدقيق.
- د. التوقيت المناسب لأدلة التدقيق.

- 13- أي مما يلي هو أقل أنواع الأدلة موضوعية؟
 أ. رسالة مكتوبة من محامي العميل تناقش النتيجة المحتملة للقضايا العالقة.
 ب. العد الفعلي للأوراق المالية والنقدية.
 ج. إستفسارات موجهة لمدير الائتمان حول إمكانية تحصيل حسابات القبض غير الجارية.
 د. ملاحظة أنسجة العنكبوت على بعض صناديق المخزون.
- 14- أي الأحداث اللاحقة التالية - التي لها تأثير مادي - تتطلب الإفصاح ولا تتطلب تعديل البيانات المالية:
 أ. إفلاس أحد العملاء بسبب كارثة طبيعية.
 ب. الإعلان عن شطب ديون أحد العملاء الذي كان يعاني من ترمدي الأوضاع المالية لعدة فترات.
 ج. التخلص من أحد الأصول غير المتداولة بقيمة نقل بشكل كبير عن قيمته الدفترية.
 د. تحمل الشركة خسارة كبيرة بسبب تسوية إحدى القضايا المقامة في المحكمة والتي لم يتم الإفصاح عنها آخر السنة.
- 15- أي العبارات التالية صحيحة فيما يتعلق بالإجراءات التحليلية:
 أ. تساعد في تحديد المخاطر المتعلقة بالحسابات
 ب. الإعتماد عليها قد يؤدي إلى تقليل مخاطر التدقيق إلى صفر.
 ج. يمكن الإعتماد عليها بمفردها للحكم على مصداقية حساب معين.
 د. إستخدامها قد يؤدي إلى الإستغناء عن الإختبارات التفصيلية لأرصدة.
- 16- أي الحالات التالية لا تستخدم فيها المصادقات:
 أ. التحقق من أرصدة الذمم الدائنة.
 ب. التحقق من أرصدة الذمم المدينة.
 ج. التحقق من قوة نظام الرقابة الداخلية.
 د. التحقق من ملكية الأوراق المالية.

الفصل التاسع: تقارير التدقيق

أهم مواضيع الفصل

محتويات الفصل:

- 1- أهمية تقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية.
- 2- مكونات تقرير مدقق الحسابات المعياري .
- 3- الفرق بين التقرير المعياري وغير المعياري.
- 4- الشروط الواجب توافرها من أجل إعطاء تقرير معياري نظيف.
- 5- التقارير المعدلة بأنواعها المختلفة .
- 6- تقرير مدقق الحسابات حسب المعيار رقم 700.
- 7- تقرير المدقق حسب معيار 701.
- 8- تقرير مدقق الحسابات حسب المعيار رقم 705.
- 9- تقرير المدقق حسب معيار 706.

- يمثل تقرير مدقق الحسابات وسيلة الاتصال بين المدقق ومستخدمي البيانات المالية المدققة ، وهو خلاصة عمل المدقق الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل اليها.
- يعتبر تقرير المدقق الخارجي خلاصة عملة والوثيقة المكتوبة التي تعتمد عليها الاطراف المهتمة بالبيانات المالية وبعملية التدقيق.
- أيضا يعتبر ايضا أحد المراجع الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسؤوليات المدقق سواء منها مدنية او جنائية
- كما يعتبر تقرير مدقق الحسابات من اهم مكونات عملية التدقيق، حيث انه يمثل الناتج النهائي لتلك العملية.
- تعتبر فقره الرأي في تقرير المدقق اهم الفقرات، حيث انه هي التي تعبر عن نتيجة عملية التدقيق، وبالتالي فانه لابد من الاهتمام بشكل التقرير ومحتواه ولغته من حيث الوضوح وسهولة الفهم، وبشكل رئيس اعطاء القسط الاكبر من الاهتمام لفقرة الرأي من حيث المحتوى واللغة.

معيار 700 حول تقرير مدقق الحسابات المستقل عن مجموعة متكاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام

معيار 700 حول تقرير مدقق الحسابات المستقل عن مجموعة متكاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام
أولاً: التعريفات الهامة التي بينها المعيار

- a. بيانات مالية ذات هدف عام: هي البيانات المالية التي يتم اعدادها وفقا لإطار ابلاغ مالي ذي هدف عام.
- b. إطار ابلاغ مالي ذي هدف عام: إطار ابلاغ مالي يهدف الي تلبية الاحتياجات العامة من المعلومات المالية لمستخدمي المعلومات المالية في إطار عرض عادل او إطار التزام.
- c. إطار عرض عادل: إطار الإبلاغ المالي الذي يتطلب، بالإضافة الى الالتزام بمتطلبات الإطار، الامرين التاليين:
 - الاعتراف بشكل ضمني او صريح أنه من اجل تحقيق العرض العادل للبيانات المالية افصحاح الإدارة عن أمور اخري غير مذكورة ضمن الإطار.
 - او التصريح بشكل واضح ان تقوم الادارة بالخروج عن بعض متطلبات الإطار من اجل تحقيق العرض العادل للبيانات وهذا يكون عادة في الظروف النادرة .
- d. إطار التزام: هو إطار الابلاغ المالي الذي يتطلب الالتزام بمتطلبات المعيار وبدون وجود اي من الامرين السابقين ، وذلك يعني كامل الالتزام بالإطار .

ثانياً: تكوين رأي عن البيانات المالية

يجب ان تكون البيانات المالية معدة من جميع النواحي المادية بما يتفق مع إطار الابلاغ المالي المطبق، أي ان البيانات المالية خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن الغش او الخطأ ، وهذه النتيجة تتطلب ان يأخذ المدقق الامور التالية بعين الاعتبار:

1. استنتاج المدقق (الذي يتفق مع معيار 330 الاستجابة للمخاطر) بانه قام بجمع الادلة الكافية والمناسبة.
2. استنتاج المدقق (الذي يتفق مع معيار 450 تقييم التحريفات) فيما إذا كانت التحريفات غير المصححة تعتبر غير مادية سواء كانت منفردة او بشكلها الاجمالي.

3. تقييم المدقق للأمور التالية:

a. فيما إذا كانت البيانات المالية معدة وفقا لإطار الإبلاغ المالي المطبق.

b. تقييم المدقق في ضوء الإطار المطبق إذا كانت:

- البيانات المالية تفصح بشكل كاف عن السياسات المحاسبية الهامة.
- السياسات المحاسبية المختارة والمطبقة مناسبة وتتفق مع إطار الإبلاغ المالي المطبق.
- التقديرات المعدة من قبل الإدارة معقولة .
- البيانات المالية تحتوي على إفصاح كاف.
- المصطلحات المستخدمة في البيانات المالية مناسبة .

ووفقا لهذا المعيار فإن المدقق يعبر عن رايه بصيغة (تعطي صورة حقيقية وعادلة او تظهر بعدالة من كافة النواحي المادية).

ماهو التقرير المعياري **النظيف**

هو التقرير

الذي يبين أن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة من جميع النواحي بدون تحفظات أو توضيحات حسب نموذج المعيار الدولي (النظيف)

ماهو التقرير المعياري **المعدل**

يقصد بالتقرير الغير معياري التقرير المعدل والذي يحتوي فقرات توضيحية أو تفسيرية وذلك حسب الأهمية النسبية لدرجة عدم التأكد

ماهي الشروط الواجب توفرها حتى يعطي المدقق تقريراً نظيفاً؟

1. أن السياسات المحاسبية تم اختيارها و تطبيقها بشكل يتفق مع إطار الإبلاغ المالي المطبق و أنها مناسبة لظروف المنشأة
2. أن التقديرات التي قامت الإدارة بإعدادها معقولة و تتناسب مع الظروف
3. أن المعلومات المعروضة في البيانات المالية بما فيها السياسات المحاسبية هي مناسبة و ذات مصداقية و قابلة للمقارنة و قابلة للفهم
4. أن البيانات المالية تزود بإفصاح كاف يمكن مستخدميها من فهم تأثير العمليات و الأحداث الإقتصادية على المعلومات التي تهدف هذه البيانات لتوصيلها

يتكون من محتويات وشكل موحد ووفقا لهذا المعيار فان التقرير يتكون مما يلي:

1. **العنوان:** ان الإشارة الى الاستقلالية يشير الى التزام المدقق بالمتطلبات الاخلاقية، ويساعد في تمييز تقرير المدقق المستقل عن غيره من التقارير.

2. **الجهة التي يوجه لها التقرير:** وهذا يعود للمتطلبات التي تفرضها القوانين والتعليمات مع العلم ان التقرير عن البيانات المالية ذات الهدف العام عادة ما يوجه الى المساهمين او المسؤولين عن عملية التحكم المؤسسي.

3. **فقرة رأى المدقق:** هي اول فقرة وتبين رأي المدقق ويجب ان يكون لها عنوان " الرأي " وتبين ما يلي:

- اسم المنشأة موضع التدقيق.
- بيان انه تم تدقيق البيانات المالية.
- بيان أسماء البيانات المالية.
- الإشارة الى الملاحظات التوضيحية
- الإشارة الى تواريخ البيانات المالية او الفقرات التي تغطيها.
- رأي المدقق في البيانات المالية: وعند ابداء رأي نظيف فان المدقق يبين ان البيانات المالية معدة وفقا لإطار عرض عادل. باستخدام إحدى العبارتين:
ان البيانات المالية تظهر بعدالة
ان البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة.

4. **فقرة اساس الرأي:**

- بيان ان التدقيق تم وفقا لمعايير التدقيق الدولية
- الإشارة الى فقرة مسؤوليات المدقق التي تأتي لاحقا في التقرير
- الإشارة الى ان المدقق مستقل عن المنشأة التي يدقق حساباتها وانه ملتزم بالمتطلبات الاخلاقية
- بيان فيما إذا كان المدقق يعتقد بانه حصل على الادلة الكافية والمناسبة

5. **فقرة الاستمرارية:** تضاف فقرة تتعلق بالاستمرارية إذا كان هناك امر يتعلق بالاستمرارية رقم 570

6. **فقرة مسائل التدقيق الرئيسية:** حيثما يلزم، على المدقق ان يوصل المسائل الرئيسية التي تتعلق بالتدقيق وفقا لمعيار رقم 701. وتضاف هذه الفقرة سواء كان هناك مسائل رئيسية او لم يكن هناك مسائل رئيسية.

7. **فقرة المسؤولية عن البيانات المالية:** يحتوي التقرير على فقرة بعنوان "مسؤولية الادارة عن البيانات المالية " وهذه الفقرة تبين الآتي:

- مسؤولية الادارة عن اعداد البيانات المالية وعن العرض العادل.
- مسؤولية الادارة عن تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلية للبيانات المالية الخالية من التحريفات المادية سواء ناتجة عن الغش او الخطأ.
- مسؤولية الادارة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار والافصاح عن اية قضايا تتعلق بالاستمرارية، ووصف للأمور التي ينبغي توافرها حتى يكون هناك امكانية لاعتبار فرض الاستمرارية مناسباً.
- وصف لأولئك المسؤولين عن الاشراف على عملية اعداد البيانات إذا كانوا يختلفون عن الادارة.

8- فقرة مسؤوليه المدقق عن تدقيق البيانات المالية:

- بيان ان اهداف التدقيق تشمل:
 - (a) الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن الغش او الخطأ.
 - (b) اصدار تقرير يبين رأي مدقق الحسابات.
- بيان ان التأكيد المعقول يعني مستوى مرتفع من التأكيد، ولكنه لا يعني بأن التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية دائما يعطي الضمان
- بيان ان التحريفات المادية يمكن ان تنتج عن الغش او الخطأ والتحريفات يمكن ان تكون مادية بمفردها او إذا جمعت مع تحريفات أخرى وأنها يمكن ان تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية
- بيان ان التدقيق تم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وان المدقق قام بممارسة الحكم المهني.
- بيان ان المسؤوليات المدقق تشمل تقييم مخاطر وجود تحريفات مادية.
- بيان ان المدقق يأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد البيانات المالية
- ان يشير المدقق الى ان عملية التدقيق شملت تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة تقديرات الادارة وعرض البيانات المالية بشكل عام.
- استنتاج عن مدى مناسبة استخدام الادارة لفرض الاستمرارية، وإذا استنتج المدقق وجود عدم تأكد مادي فإنه يقوم بالإشارة في تقريره الى الافصاح في البيانات المالية او إذا كان الافصاح غير كاف فانه يعدل تقريره.
- إذا كانت البيانات المالية معدة وفقا لإطار عرض عادل، فان المدقق يشير الى تقييمه للعرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل العمليات والاحداث بصورة تحقق العرض العادل.
- وفقا لمعيار رقم 600 الخاص بتدقيق حسابات المجموعة فان المدقق يقدم وصفا لمسؤولياته المتعلقة بذلك. وذلك يشمل الاتي: إذا كان ذلك مسموحا بذلك قانونيا
- (a) ان مسؤوليات المدقق تشمل الحصول على ادلة كافية ومناسبة تمكنه من ابداء رأي عن حسابات المجموعة.
- (b) ان المدقق مسؤول عن التوجيه والاشراف على تقييم اداء عملية التدقيق الخاصة بحسابات المجموعة.
- (c) يبقى المدقق هو وحده المسؤول عن الرأي في حسابات المجموعة.
- ان يشير المدقق ضمن قسم مسؤولياته في التقرير الاتي:
- (a) انه اتصل مع المسؤولين عن الحاكمية فيما يتعلق بتخطيط مدى وتوقيت التدقيق والنتائج الهامة التي حصل عليها بالإضافة الى الضعف او الخلل الهام في الرقابة الداخلية التي اكتشفها خلال عملية التدقيق
- (b) عند تدقيق بيانات الشركة المدرجة ان يبين انه قام بتزويد المعنيين بالحاكمية بما يفيد انه التزم بالمتطلبات الاخلاقية
- (c) عند تدقيق بيانات الشركة المدرجة او الاخرى ان يشير الى انه قام ببيان ما توصل اليه من مسائل تدقيق رئيسية وانه قام ببيان ذلك في تقريره

- فقرة "تقرير عن متطلبات قانونية أخرى": في حالات معينة إذا كلف المدقق بإبداء رأي في امر اخر بالإضافة الى مسؤولياته الخاصة بالبيانات المالية
- اسم الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق
- توقيع المدقق واسم مكتب التدقيق
- تاريخ التقرير
- عنوان المدقق

أنواع رأي المدقق

إعطاء صورة حقيقية وعادلة ، ويسمى كذلك بالتقرير المعياري وفيه تكون الصيغة المتعارف عليها (برأينا فأنا البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة) ويعطى هذا الرأي من المدقق عندما لا يكون هناك قيود على نطاق عمله .	رأي نظيف
وهو عندما يكون رأي المدقق محتفظ على بعض البنود المحددة التي لا تتفق مع المعايير في تأثير مادي ، او انه لم يتمكن من جمع ادلة كافية ومناسبة تتعلق بأمر معين ، وهذا الرأي يفسر ان القوائم المالية صحيحة وعادلة باستثناء امر معين يتطلب التحفظ . وتكون صيغة المدقق في ابداء هذا الرأي كالتالي : (برأينا وباستثناء ويذكر الامر المتحفظ عليه فإن البيانات تعطي صورة حقيقية وعادلة) او (تظهر بعدالة من كافة النواحي) .	رأي متحفظ
وهو رأي يستنتج فيه المدقق ان البيانات المالية ككل تحتوي على تحريفات مادية بدرجة عالية ، وذلك لمخالفتها للمعايير المحاسبية . ويعبر عن رأيه بالصيغة التالية (برأينا فإن البيانات المالية لا تعطي صورة حقيقية وعادلة) او (لا تظهر بعدالة من كافة النواحي)	رأي مخالف او معاكس
وفيه يمتنع المدقق عن ابداء رأيه في البيانات المالية ، حيث يصدر تقريراً لكن لا يبدي رأياً) بسبب: 1- عدم تمكنه من جمع ادله كافية ومناسبة 2- بسبب قيود فرضتها عليا الإدارة او ظروف أخرى يتوقع المدقق تأثيرها بدرجة عالية من المادية وتؤثر على البيانات المالية ككل . 3- كذلك في حالات عدم استقلالية المدقق . ويصدر المدقق تقريراً يبين فيه تلك القيود المانعة (.....) ولذلك لا نبدي رأياً) .	الامتناع عن ابداء الرأي

الجدول التالي يلخص الحالات التي تؤدي إلى إبداء كل من هذه الآراء المعدلة:

طبيعة الأمر الذي يؤدي إلى التعديل	حكم المدقق المهني حول مدى انتشار وشمولية التأثيرات أو التأثيرات المحتملة على البيانات المالية	
	مادي ولكن غير شامل أو منتشر	مادي وشامل أو منتشر
البيانات المالية محرفة مادياً	رأي متحفظ	رأي مخالف
عدم التمكن من الحصول على أدلة كافية ومناسبة	رأي متحفظ	امتناع عن إبداء الرأي

الفقرة التأكيدية في تقرير المدقق

1.5 أولاً: الفقرة التأكيدية Emphasis of matter paragraph

هي فقرة تضاف في تقرير المدقق وتشير إلى أمر (قضية) تم عرضه أو الإفصاح عنه في البيانات المالية (وحسب علم المدقق غير محرفة مادياً) ولكنه من الأهمية بمكان بحيث يكون وفقاً لاجتهاد المدقق أساسي من أجل فهم مستخدمي البيانات المالية لهذه البيانات.

الفقرة التأكيدية

- هي فقرة المدقق وتشير إلى أمر " قضية " تم عرضه أو الإفصاح عنه في البيانات المالية
- تضاف فقرة بعد فقرة أساس الرأي مباشرة.
- يوضع لهذه الفقرة عنوان " فقرة تأكيدية " أو التأكيد على الأمر
- الإشارة ضمن الفقرة إلى أن رأي المدقق لم يعدل بناء على هذه الفقرة

أمثلة تتطلب فقرة تأكيدية:

- عندما يكون إطار الإبلاغ المالي غير مقبول، ولكنه مطلوب استخدامه وفقاً للقوانين.
- لتنبية مستخدمي البيانات المالية أن البيانات المالية معدة وفقاً لإطار إبلاغ مالي لغرض خاص.
- وجود بعض الأحداث اللاحقة التي تطلبت تعديل تقرير المدقق
- التأكد على أمر معين مثل حالة عدم تأكيد تتعلق بوجود شك حول نتائج بعض القضايا القانونية المستقبلية
- التطبيق المبكر لمعيار محاسبي جديد
- حصول كارثة كبيرة ذات أثر كبير، ولا تزال تؤثر على المركز المالي لشركة.

مسائل التدقيق الرئيسية:

هي المسائل التي حسب التقرير المهني لمدقق الحسابات، تعد أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية في الفترة الحالية. وعند تحديد المسائل الرئيسية على المدقق ان يأخذ الاتي بعين الاعتبار:

- المجالات المحددة بأنها الاعلى تقييما لمخاطر التحريفات المادية وفقا لمعيار التدقيق الدولي 315
 - احكام المدقق الهامة "المادية" التي تتعلق بقضايا في البيانات المالية خضعت لأحكام هامة من الادارة بما فيها التقديرات المحاسبية التي تحيطها ظروف عدم تأكد عالية.
 - مدى تأثير هذه القضايا على تدقيق الاحداث او العمليات الهامة التي حدثت اثناء الفترة.
- ولا يكون ايصال هذه المسائل في تقرير مدقق الحسابات:
- (a) بديلا عن الافصاح المطلوب وفقا لإطار الابلاغ المالي او ما هو ضروري لتحقيق العرض العادل.
 - (b) بديلا عن الراي المعدل للمدقق في حالة اصدار المدقق رأيا معذرا
 - (c) بديلا عن اصدار تقرير وفقا لمعيار التدقيق الدولي 570 عند وجود شك مادي يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار.
 - (d) رأيا مستقلا على مسائل فردية.

طبيعة التحريف المادي:

يعرف معيار 450 التحريف المادي بأنه الفرق بين المبلغ، او التصنيف، او العرض، او الافصاح لبند مسجل في القوائم المالية، والمبلغ، او التصنيف، او العرض، او الافصاح لذلك البند كان ينبغي ان يسجل به وفقا لأطار الابلاغ المالي المطبق. وبالتالي فان التحريف المادي يمكن ان يتعلق بالأمور التالية:

- (a) مدى مناسبة السياسات المحاسبية المختارة "تكون السياسة غير مناسبة"
- (b) تطبيق السياسة المحاسبية المختارة "ويكون التطبيق فيه التحريف"
- (c) مناسبة وكفاية الافصاح في البيانات المالية "ويكون الافصاح غير كاف"

طبيعة عدم التمكن من الحصول على الادلة الكافية والمناسبة:

عدم تمكن المدقق من الحصول على الادلة الكافية والمناسبة يعرف عادة بالقيد على النطاق

- (a) ظروف خارجة عن ارادة المنشأة "من امثلة ذلك تلف سجلات المنشأة"
- (b) ظروف تتعلق بطبيعة وتوقيت عمل المدقق "تم التعيين متأخرا ولم يتمكن من متابعة الجرد الفعلي"
- (c) قيود مفروضة من الادارة "مثلا لم تسمح الادارة للمدقق بمشاهدة العد الفعلي للمخزون او لم تسمح الادارة للمدقق بطلب مصادقة خارجية لبعض الارصدة.

اجراءات المدقق في حالة عدم تمكنه من الحصول على الادلة كافية ومناسبة بسبب قيود الادارة بعد قبول المهمة:

- الطلب من الادارة ازالة القيود.
- إذا لم تستجيب الادارة فان المدقق يقوم بتبليغ المسؤولين عن التحكم المؤسسي مالم يكن كل المسؤولين عن التحكم يقومون بإدارة المنشأة.
- الاخذ بعين الاعتبار القيام بإجراءات بديلة.
- إذا لم يتمكن من الحصول على الاجراءات بديلة فانه يقوم بما يلي:
 - (a) إذا استنتج ان التأثير المحتمل لاي تحريف غير مكتشف على البيانات المالية يمكن ان يكون مادي، ولكن غير منشئ "غير شامل" فانه يعطي رايًا متحفظًا
 - (b) إذا استنتج ان التأثير المحتمل لاي تحريف غير مكتشف على البيانات المالية يمكن ان يكون مادي ومنشئ "شامل"، وانه لا يكفي التحفظ فانه بالتالي يقوم بأحد الامرين التاليين:
 1. الانسحاب من المهمة إذا كان ذلك عمليًا ومسموح به حسب القوانين المطبقة، والتي يمكن ان تؤدي الى تعديل الراي او
 2. إذا لم يكن الانسحاب عمليًا ومسموح به قانونيًا " وخاصة إذا كان المدقق قد انجز مراحل عملية التدقيق قبل حصول القيود" فانه يمتنع عن ابداء الراي ويضيف فقرة تأكيدية تبين ذلك.

1. إطار العرض العادل Fair Presentation Framework هو إطار إبلاغ مالي ذي هدف عام يتطلب:

أ- الالتزام بكافة متطلبات الإطار.

ب- الإعراف بشكل ضمني أو صريح أنه من أجل تحقيق العرض العادل للبيانات المالية قد يكون من الضروري قيام الإدارة بتوفير الإفصاح عن أمور أخرى غير مذكورة ضمن الإطار.

ج- التصريح بشكل واضح أنه قد يكون من الضروري أن تقوم الإدارة بالخروج عن بعض متطلبات الإطار من أجل تحقيق العرض العادل للبيانات.

د- إطار الإبلاغ المالي الذي يتطلب كل ما ذكر أعلاه.

2. خروج المدقق بتأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات يتطلب الأخذ بعين الاعتبار:

أ- استنتاج المدقق بأنه قام بجمع الأدلة الكافية والمناسبة.

ب- استنتاج المدقق فيما إذا كانت التحريفات غير المصححة تعتبر غير مادية سواء كانت منفردة أو مجملها.

ج- فيما إذا كانت البيانات المالية، من كافة النواحي المادية، معدة وفقاً لإطار الإبلاغ المالي المطبق.

د- كل ما ذكر أعلاه.

3. أي العبارات التالية صحيحة فيما يتعلق بمحتويات فقرة مسؤوليات المدقق:

أ- أن يشير المدقق إلى أن عملية التدقيق شملت تقويم مدى **صحة** تقديرات الإدارة.

ب- أن المعايير تتطلب أن يلتزم المدقق بالمتطلبات الأخلاقية.

ج- أن عملية التدقيق تمت باستخدام العينات.

د- أنه تم الأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد البيانات المالية لتقييم فاعليتها.

4. إذا كان هناك تحريف مادي في البيانات المالية يتعلق بحالات عدم إفصاح عن معلومات كان ينبغي الإفصاح عنها فإن المدقق يقوم بما يلي باستثناء:

أ- مناقشة الأمر الذي لم يتم الإفصاح عنه مع المسؤولين عن التحكم المؤسسي.

ب- وصف طبيعة هذا الإفصاح الذي تم حذفه ضمن فقرة (أسس التحفظ في الرأي).

ج- الامتناع عن إبداء الرأي.

د- إضافة هذا الإفصاح المحذوف، إن كان ذلك عملياً ومسموح به قانونياً.

5. إذا كان تقرير المدقق متحفظ بسبب القيود على نطاق التدقيق فإن التحفظ يكون في: (حسب معيار 705):

أ- فقرة الرأي مع ذكر الأسباب في فقرة بعد الرأي.

ب- فقرتي الرأي ومسؤوليات المدقق بالإضافة الى ذكر الأسباب في فقرة بعد الرأي.

ج- جميع الفقرات مع ذكر الأسباب في فقرة قبل الرأي.

د- فقرة بعد فقرة الرأي.

6. إذا وجد المدقق أن هناك مبلغاً مادياً لعقود إيجار طويلة الأجل لم يتم رسملتها، فإن هذا التحريف غير المبرر عن المبادئ المحاسبية يؤدي إلى:

أ- إعطاء رأي نظيف أو الامتناع عن إعطاء الرأي.

ب- إعطاء رأي نظيف أو متحفظ.

ج- إعطاء رأي نظيف مع فقرة شرح أو مخالف.

د- إعطاء رأي متحفظ أو مخالف حسب المادية.

7. على المدقق أن يقوم بالإفصاح عن الأسباب الجوهرية التي جعلته يعطي رأياً معاكساً وذلك في فقره توضيحية:

أ- تسبق فقرة مسؤوليات المدقق.

ب- بعد فقرة الرأي.

ج- ضمن الملاحظات الخاصة بالقوائم المالية.

د- تسبق فقرة الرأي.

8. الحالات التي يمتنع فيها المدقق عن إبداء الرأي تشمل:

أ- عدم الاتفاق مع الإدارة على أمر مادي وجوهري.

ب- عدم التأكد بسبب قيود الإدارة على أمر مادي وجوهري.

ج- عدم توفر الاستقلالية للمدقق.

د- ما ذكر في (ب) و (ج).

9. من مضامين عبارة "تعطي صورة حقيقية وعادلة":

أ- أن البيانات المالية دقيقة.

ب- أن البيانات المالية صحيحة.

ج- أن البيانات المالية تنسجم مع إطار إبلاغ مالي مقبول.

د- لا شيء مما ذكر.

10. أي الفقرات التالية تقع قبل فقرة مسائل التدقيق الرئيسة

أ- فقرة أسس الرأي والفقرة التأكيدية.

ب- الفقرة التأكيدية وفقرة مسؤوليات المدقق.

ج- الفقرة التأكيدية وفقرة مسؤوليات الإدارة.

د- فقرة مسؤوليات الإدارة وفقرة مسؤوليات المدقق.

11. عندما يكون إطار الإبلاغ المالي غير مقبول ولكنه مطلوب استخدامه وفقاً للقوانين فإن التقرير يكون:

أ- نظيفاً مع فقرة تأكيدية.

ب- نظيفاً مع فقرة لأمر أو قضية أخرى.

ج- نظيفاً مع فقرة قضايا تدقيق رئيسة.

د- متحفظاً مع فقرة تفسيرية.

12. في حالة تلف المخزون السلعي وسجلات المخزون بعد نهاية السنة، ولم يتمكن المدقق من الحصول على أدلة تتعلق بمادية تأثير هذا الحدث بالرغم من الإفصاح عنه فإنه يعدل تقريره بحيث يصبح:

أ- مخالفاً مع بيان السبب في فقرة أسس الرأي.

ب- متحفظاً مع بيان السبب في فقرة أسس الرأي.

ج- نظيفاً مع فقرة قضايا تدقيق رئيسية.

د- نظيفاً مع فقرة تأكيدية.

13. في حالة وجود حالات عدم تأكيد، تأثيرها المتوقع مادي ومنتشر، ولكن المدقق فضل عدم الإنسحاب بالرغم من أنه مسموح به قانونياً فإنه:

أ- يمتنع عن إبداء الرأي.

ب- يمتنع عن إبداء الرأي ويضيف فقرة تأكيدية.

ج- يعطي رأياً متحفظاً ويضيف فقرة تأكيدية.

د- يعطي رأياً مخالفاً ويبين الأسباب في فقرة أسس الرأي.

14. من أجل توصيل الأمور الأساسية التي تحسن من شفافية عملية التدقيق يتم إضافة:

أ- فقرة تأكيدية.

ب- فقرة تتعلق بالإستمرارية.

ج- فقرة تبين سبب التحفظ.

د- فقرة تتعلق بمسائل التدقيق الرئيسية.

تمارين على الفصل التاسع – ص 286

ثالثاً: كمدقق حسابات لشركة الهداية بين نوع الرأي الذي تعطيه في كل من الحالات التالية:

1. تقوم شركة الهداية بإظهار الممتلكات والمعدات بالقيمة السوقية والتي تزيد بشكل مادي وجوهري عن

التكلفة التاريخية. إذا كانت إعادة التقييم مسموحة فلا يؤثر ذلك على الرأي.

2. رفضت شركة الهداية السماح لك بمشاهدة الجرد الفعلي للمخزون علماً بأن قيمة المخزون الظاهرة

في الميزانية ذات أهمية مادية وجوهريّة. رأي متحفظ أو امتناع

3. لم تتمكن من الحصول على مصادقات خاصة ببعض الذمم المدينة مادية القيمة لكنك استطعت

الحصول على أدلة مستندية بديلة ذات مصداقية عالية. رأي نظيف

4. أنت المدقق الرئيس للشركة وقد تم الاعتماد على مدقق ثانوي لتدقيق جزء مادي من حسابات

الشركة وأردت كمدقق رئيس الإشارة الى المدقق الثانوي في تقريرك بدون ذكر اسمه.

في حالة عدم تمكن المدقق الرئيسي من دراسة أو مراجعة إحدى الجزئيات المالية والتي كانت قد دُفّعت

من قبل المدقق الآخر ، أو في حالة عدم الاستفادة من هذه المراجعة فعلى المدقق الرئيسي أن يُبدي رأياً

متحفظاً في تقريره بسبب وجود تحديد لنطاق التدقيق.

5. وجدت أن هناك مبلغاً مادياً وجوهرياً لعقود إيجار طويلة الأجل لم يتم رسملتها بالرغم من تحقق شروط الرسملة، واعتبرت أن هذا انحراف غير مبرر عن المبادئ المحاسبية. رأي متحفظ أو سلبي
6. إذا كنت مقتنع بأن احتمال حصول خسارة نتيجة إحدى القضايا المقامة على الشركة والمحاكمة بدرجة ضعيفة جداً من عدم التأكد، ولكن الإدارة لم تقم بالإفصاح عن ذلك. رأي متحفظ أو سلبي

الفصل الحادي عشر : العينات

اهم مواضيع الفصل

محتويات الفصل:

1. مقدمة
2. العينات الممثلة
3. مخاطر العينات
4. طرق المعاينة.
5. أساليب اختيار مفردات العينة الإحصائية وغير الإحصائية.

أنواع مفردات التدقيق

1. تدقيق جميع مفردات المجتمع (بنسبة 100%) وهذا الشكل مناسب للاختبارات الجوهرية.
2. اختيار بعض البنود المحدودة.
 - البنود ذات القيم العالية.
 - البنود التي تزيد عن حد معين.
 - بعض بنود التي تستخدم للحصول على معلومات عن طبيعة المنشأة.
 - بعض البنود من أجل اختيار الأنشطة الرقابية.
3. استخدام العينات.

هو تطبيق إجراء تدقيقي ما على أقل من 100% من مفردات نشاط معين أو صنف معين. وبالتالي البنود التالية لا تدخل تحت مسمى المعاينة:

- تدقيق مجتمع معين بنسبة 100%.
- تدقيق نشاط معين بأكمله من أجل دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية.
- القيام بالاستفسارات من الإدارة والموظفين.
- استخدام الإجراءات التحليلية.

ويعود السبب الرئيس في استخدام العينات إلى تعذر القيام بالفحص الشامل. نتيجة لكبر أحجام المشروعات وتعدد عملياتها وتنوعها وارتفاع تكاليف القيام بالفحص الشامل. لكن هناك خطر يرافق عملية استخدام العينات يسمى خطر المعاينة، وهو الخطر الناتج عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة تختلف عن النتيجة التي سيحصل عليها فيما لو قام بتدقيق كامل مفردات المجتمع.

العينات الممثلة

العينات الممثلة:

هي العينة التي تعكس خصائص المجتمع الذي سيتم اختياره. ومن الصعب ان يعرف المدقق هل العينة التي قام باختيارها ممثلة ام لا وحتى بعد الانتهاء من المعاينة، ولكن مع ذلك فأن المدقق يستطيع زيادة احتمالية ان تكون العينة ممثلة عن طريق زيادة الحذر عند تصميم واختيار واختبار وتقييم العينة والحصول على عينة تكون خصائصها تطابق تقريبا خصائص المجتمع.

مخاطر العينات

مخاطر العينات:

هي المخاطر التي تتعلق باحتمالية ألا تكون العينة ممثلة بشكل مناسب للمجتمع بالرغم من اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة حتى تكون ممثلة. وترتبط مخاطر العينات بكل من اختبارات الرقابة والاختبارات التفصيلية.

ففي حالة الاختبارات التفصيلية، فان مخاطر العينات تقسم الى قسمين:

- مخاطر الرفض الخاطئ
- مخاطر القبول الخاطئ



اولا: مخاطر الرفض الخاطئ

قد يقوم المدقق برفض القوائم المالية او بند معين من بنودها بناء على نتيجة العينة باعتبارها محرفة ماديا.
وهذا النوع يؤدي الى ان يقوم المدقق بزيادة حجم العينة، وبالتالي يؤدي الى زيادة تكاليف التدقيق ولذلك فهو يؤثر على كفاءة عملية التدقيق.

ثانيا : مخاطر القبول الخاطئ

وهي المخاطر الناشئة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة بأن رصيد حساب معين لا يحتوي على تحريفات مادية.
وبمعنى اخر فان المدقق قد يقوم بقبول قوائم مالية بها تحريفات مادية وغير معلومة لدى المدقق من خلال عملية المعاينة.
وهذا النوع من الخطر يؤثر على فاعلية التدقيق لان النتيجة التي خرج بها المدقق تكون غير سليمة.

مخاطر العينات في الرقابة

اما فيما يتعلق باختيارات الرقابة فأن مخاطر العينات ينقسم الى:

1. مخاطر زيادة الاعتماد: (مخاطر تقييم مخاطر الرقابة بشكل منخفض)

هي المخاطر الناشئة عن احتمال تقييم مخاطر الرقابة بناء على العينة بمستوى يؤيد مستوى مخاطر الرقابة المخطط، بينما واقع الامر قد لا يؤيد ذلك.
وهذا يعني ان الاجراءات الرقابية التي وضعها العميل في نظام الرقابة الداخلية هي اجراءات غير كافية لتتوافق مع مستوى مخاطر الرقابة المخططة او المقدره خلال عملية التخطيط.

2. مخاطر قلة الاعتماد:

وهي المخاطر الناشئة عن تقييم مخاطر الرقابة بناء على العينة بمستوى لا يؤيد مخاطر الرقابة المخططة، بينما واقع الامر قد يؤيد مخاطر الرقابة المخططة.

طرق المعاينة:

تقسم هذه الطريقة الى **طريقتين** اساسيتين، وهما **الطريقة الاحصائية او غير الاحصائية**. وتتشابه الطريقتان في ان كلا منهما يتضمن تخطيط العينة، ويقلل احتمال حصول الاخطاء التي لا تتعلق بالعينات. والاختلاف بينهما يعود الى ان المعاينة غير الاحصائية تعتمد على حكم المدقق المهني بدرجة كبيرة فيما يتعلق بتحديد حجم العينة وطريقة اختيار مفرداتها وتفسير نتائجها، ومن عيوب هذه الطريقة انها لا يمكن المدقق من الخروج بنتائج كمية ولا توفر طريقة موضوعية لتقدير المخاطر، اما المعاينة الاحصائية فانها تعتمد على قواعد الرياضيات وقوانين الاحتمالات في اختيار العينة وتتميز بما يلي:

- توفر نتائج موضوعية، حيث يتم تحديد حجم العينة ومفرداتها بطريقة موضوعية، ومن ثم تفسير نتائج الاختبارات بدرجة عالية من الموضوعية.
- تمكن المدقق من قياس خطأ المعاينة ومخاطرها بشكل كمي.
- تجنب استخدام عينة اقل او أكبر من اللازم.

أساليب اختيار مفردات العينة الإحصائية وغير الإحصائية

اساليب اختيار مفردات العينة الاحصائية وغير الاحصائية:

اما ان تكون احتمالية او غير احتمالية والمقصود بالاسلوب الاحتمالي هو استخدام اسلوب يعطي لكل مفردة من مفردات المجتمع نسبة احتمال ظهور معروفة ويتم اختيار المفردات بشكل عشوائي. اما الاسلوب غير الاحتمالي فيكون عندما يستخدم المدقق الحكم المهني بشكل كامل في اختيار مفردات العينة.

عند استخدام المدقق للطريقة الاحصائية في المعاينة فانه لا يمكن ان يقوم باختيار مفردات العينة الا بالطرق الاحتمالية.

وسنتطرق لشرح الطريقتين بصوره مفصلة.

أولاً: أساليب اختيار مفردات العينة غير الاحصائية:

- ان يتم اختيار نسبة معينة من البنود مصادفة.
- اختيار جميع عناصر نشاط معين او جزء منها عن فترة معينة.
- اختيار العناصر المهمة فقط.

ثانياً: أساليب اختيار مفردات العينة الاحصائية:

هناك مجموعة من الأساليب التي يمكن ان يستخدمها المدقق في اختيار مفردات العينة، مثل طريقة الاختيار العشوائي والطريقة المنتظمة والمعاينة الطبقيّة والمعاينة العنقودية، وفيما يلي توضيح لهذه الأساليب:

1. الاختيار العشوائي :

وهذه الطريقة توفر فرص متساوية لكل مفردات المجتمع حيث يتم ترتيب مفردات المجتمع بشكل متسلسل، ويتم اختيار نقطة البدء من جدول الأرقام العشوائية ويستمر بنفس الاتجاه حتى يتم اختيار جميع مفردات العينة.

2. العينة المنتظمة:

وهي طريقة أخرى للاختيار العشوائي، حيث يتم تحديد المدى العيني بقسمة حجم المجتمع على حجم العينة. ثم يقوم المدقق باختيار أول مفردة بطريقة عشوائية وبعد ذلك يختار بقية المفردات عن طريق إضافة المدى العيني في كل مرة.

مثال:

عدد الفواتير 400 فاتورة، تبدأ من الرقم 1051 الى الرقم 5050، قرر المدقق اخذ عينة حجمها 100 فاتورة

فترة المعاينة = عدد مفردات المجتمع / عدد مفردات العينة

$$= 100/4000 = 40 \text{ فاتورة}$$

3. الاختيار الطبقي:

وتستخدم هذه الطريقة إذا كان مجتمع الفحص غير متجانس، حيث يتم تقسيم المجتمع الى طبقات متجانسة.

4. الاختيار العنقودي:

حيث يتم تقسيم المجتمع الى عناقيد، ثم يختار عينة من العناقيد.

إختر الإجابة الأنسب لكل من الأسئلة التالية:

1- أي الإجراءات التالية لا يندرج تحت مسمى المعاينة:

أ. استخدام الإجراءات التحليلية.

ب. تدقيق نشاط معين بأكمله من أجل دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية.

ج. القيام بالإستفسارات من الإدارة والموظفين.

د. كل ما ذكر أعلاه.

2- المخاطر الناشئة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة بأن رصيد حساب معين محرف ماديا بينما واقع المجتمع -فيما لو علم- قد لا يحتوي على تحريفات مادية تسمى:

أ. مخاطر الرفض الخاطئ.

ب. مخاطر القبول الخاطئ

ج. مخاطر زيادة الاعتماد.

د. مخاطر قلة الاعتماد.

3- المخاطر الناشئة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة بأن رصيد حساب معين لا يحتوي على تحريف مادي، بينما واقع المجتمع- فيما لو علم- قد يحتوي على تحريفات مادية تسمى:

أ. مخاطر الرفض الخاطئ.

ب. مخاطر القبول الخاطئ

ج. مخاطر زيادة الاعتماد.

د. مخاطر قلة الاعتماد.

4- مخاطر تقييم مخاطر الرقابة بشكل منخفض جدا تسمى:

أ. مخاطر الرفض الخاطئ.

ب. مخاطر القبول الخاطئ

ج. مخاطر زيادة الاعتماد.

د. مخاطر قلة الاعتماد.

5- مخاطر تقييم مخاطر الرقابة بشكل مرتفع جدا تسمى:

أ. مخاطر الرفض الخاطئ.

ب. مخاطر القبول الخاطئ

ج. مخاطر زيادة الاعتماد.

د. مخاطر قلة الاعتماد.

6- أي المخاطر التالية تؤثر في فاعلية التدقيق:

- أ. مخاطر زيادة الاعتماد.
- ب. مخاطر قلة الاعتماد.
- ج. مخاطر الرفض الخاطئ.
- د. مخاطر القبول الخاطئ ومخاطر زيادة الاعتماد.

7- أي العوامل التالية يؤثر طردياً في حجم العينة في اختبارات الرقابة:

- أ. مخاطر زيادة الاعتماد.
 - ب. معدل الانحراف المقبول.
 - ج. معدل الانحراف المتوقع.
 - د. مخاطر الرفض الخاطئ.
- 8- أي العوامل التالية يؤثر طردياً في حجم العينة في الاختبارات التفصيلية للأرصدة:
- أ. القيمة الدفترية للمجتمع.
 - ب. قيمة الانحراف المقبول.
 - ج. قيمة الانحراف المتوقع.
 - د. ما ذكر في (أ) و (ج).

9- إذا قرر المدقق اختيار عينة من فواتير المبيعات للتحقق من وجود مستند شحن يقابل كل

فاتورة، فأى العبارات التالية غير صحيحة:

- أ. إن الإستثناء الذي يبحث عنه المدقق هو وجود فاتورة لا يقابلها مستند شحن.
- ب. إن الهدف من المعاينة هو التحقق من الحدوث.
- ج. إن مجتمع الفحص هو فواتير البيع.
- د. هذا الاختبار هو اختبار جوهري.

10- إي الحالات التالية تعطي حجم عينة أقل في معاينة الصفات:

- أ. مخاطر زيادة الاعتماد 7% ، ومعدل التحريف المقبول 8% ، معدل المتوقع 0.35
- ب. مخاطر زيادة الاعتماد 9% ، ومعدل التحريف المقبول 8% ، معدل المتوقع 0.35
- ج. مخاطر زيادة الاعتماد 7% ، ومعدل التحريف المقبول 8% ، معدل المتوقع 0.55
- د. مخاطر زيادة الاعتماد 9% ، ومعدل التحريف المقبول 8% ، معدل المتوقع 0.55

11- خلال تدقيقك لحسابات شركة النجاح، تبين لك أن رصيد الذمم المدينة 400 دينار، وأردت معاينة هذا

الحساب للتحقق مما إذا كان رصيده لا يحتوي على تحريفات مادية. وقمت بتحديد الأمور التالية:

قيمة الإنحرافات المقبولة 30 دينار قيمة الإنحرافات المتوقعة 12 دنانير

مخاطر القبول الخاطئ 10% معامل الثقة 1.5 معامل التوسع 1.25

*بناءً على المعطيات السابقة فإن حجم العينة يساوي:

أ. 34 مفردة

ب. 40 مفردة

ج. 45 مفردة

د. 56 مفردة

12- خلال تدقيقك لحسابات شركة التوفيق تبين لك أن رصيد الذمم المدينة 400 دينار، وأردت معاينة هذا الحساب للتحقق مما إذا كان رصيده لا يحتوي على تحريفات مادية. وقمت بتحديد الأمور التالية:
قيمة الإنحرافات المقبولة 30 دينار
قيمة الإنحرافات المتوقعة 12 دنانير
مخاطر القبول الخاطئ 10%
معامل الثقة 1.5 معامل التوسع 1.25
*إن المدى العيني تقريباً:

أ. 12 دينار

ب. 2 دنانير

ج. 10 دنانير

د. 7 دنانير

13- أي مما يلي يعتبر صحيحاً:
أ. عندما تكون الرقابة الداخلية فعالة يتم تقليل مخاطر الرقابة، وبالتالي سيقلل المدقق من مخاطر القبول الخاطيء.

ب. توجد علاقة طردية بين مخاطر القبول الخاطيء وحجم العينة المطلوب.

ج. يتطلب انخفاض مخاطر الرقابة تقليل مخاطر زيادة الاعتماد المقبولة عند تنفيذ

اختبارات الرقابة

د. مخاطر زيادة الاعتماد المقبولة تقيس درجة التأكد المطلوبة في اختبارات الأرصدة

14- أي التالية صحيح فيما يتعلق بالمعاينة الإحصائية وغير الإحصائية:

أ. كلاهما يوفر نتائج موضوعية بنفس الدرجة.

ب. كلاهما يمكن المدقق من قياس خطأ المعاينة ومخاطرها بشكل كمي.

ج. الإحصائية تساعد في تجنب استخدام عينة أقل من اللازم بشكل أفضل من غير

الإحصائية.

د. كلاهما يتطلب الحكم المهني بنفس الدرجة.

نهاية الملخص